إدارة المخاطر وإفصاحات الركيزة الثالثة
ديسمبر 2020

قائمة المحتويات

1- معلومات حول الشركات التابعة والاستثمارات الهامة 2

2- هيكل رأس المال الموحد 2

3- كفاية رأس المال 3
أ- إفصاحات نوعية 3
ب- إفصاحات كمية 11

4- إفصاح نوعي 11

5- إفصاح كمي 14
أ- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب نوع العملة 14
ب- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي 15
ج- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الصناعة 17
د- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الاستحقاق التعاقدي المتبقي 10
ه- قروض منخفضة القيمة حسب قطاع الصناعة 20
و- قروض منخفضة القيمة حسب التوزيع الجغرافي 22
ز- تسوية التغييرات في مخصص القروض منخفضة القيمة 24

6- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بموجب نهج موحد 25

7- تخفيف مخاطر الائتمان 29
أ- إفصاحات نوعية 29
ب- إفصاحات كمية 29

8- إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بموجب نهج موحد 30

9- وضع حقوق الملكية في المحفظة المصرفية 30
أ- إفصاحات نوعية 30
ب- إفصاحات كمية 31

10- مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية 33

1- معلومات حول الشركات التابعة والاستثمارات المهمة

غير منطبق على البنك العربي - فروع دولة الإمارات العربية المتحدة

2- هيكل رأس المال الموحد

هيكل رأس المال الموحد بموجب متطلبات بازل 3 كما في 31 ديسمبر - بالألف درهم		
التفاصيل	**2020**	**2019**
قاعدة رأس المال	**2,277,443**	**2,643,457**
1- رأس مال حقوق ملكية عامة من الشريحة 1		
1-1 رأس مال أسهم	620,704	620,704
1-2 حساب علاوة أسهم	-	-
1-2 احتياطيات مؤهلة	333,670	333,655
1-2 أرباح / (-) خسائر محتفظ بها	1,041,543	1,207,624
1-2 مبلغ مؤهل من حصة الأقلية	-	-
1-2 العجز في رأس المال، إن وجد	-	-
رأس مال حقوق ملكية عامة من الشريحة 1 قبل التسويات التنظيمية وخصومات السقف المقرر	**1,995,917**	**2,161,983**
بعد خصم: الخصومات التنظيمية	5,761	3,994
بعد خصم: خصومات السقف المقرر	101,416	-
رأس مال حقوق ملكية عامة من الشريحة 1 بعد التسويات التنظيمية وخصومات السقف المقرر	**1,888,740**	**2,157,989**
2- رأس مال إضافي من الشريحة 1		
1-2 رأس مال إضافي مؤهل من الشريحة 1 (بعد تطبيق شرط الحقوق المكتسبة)	-	-
1-2 رأس مال إضافي آخر من الشريحة 1، مثل (علاوة رأس المال، حصة الأقلية)	-	-
إجمالي رأس المال الإضافي من الشريحة 1	-	-
3- رأس المال من الشريحة 2		
1-2 أدوات الشريحة 2، مثل الأدوات الثانوية (بعد تطبيق شرط الحقوق المكتسبة و/أو الإطفاء)	205,818	280,737
1-2 رأس مال آخر من الشريحة 2 (شاملاً المخصص العام، وما إلى ذلك)	182,885	204,731
إجمالي رأس المال من الشريحة 2	**388,703**	**485,468**
إجمالي رأس المال من الشريحة 2 بعد الترتيب الانتقالي (الشريحة 2)	**388,703**	**485,468**

3- كفاية رأس المال

أ- إفصاحات نوعية:

يطبق البنك العربي - فروع دولة الإمارات العربية المتحدة النهج الموحد لاستكمال متطلبات إعداد تقارير بازل 3 الخاصة به.

مقدمة

يقوم البنك العربي بالتعامل مع التحديات المتعلقة بالمخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات الرائدة، مدعوماً بهيكل حوكمة للمخاطر على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية يتكون من اللجان التالية بالإضافة إلى ثلاث مستويات رقابية مستقلة.

اللجان:

- لجنة التدقيق (مجلس الإدارة)
- لجنة إدارة المخاطر (مجلس الإدارة)
- لجنة الائتمان (مجلس الإدارة)
- اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات.
- لجان الائتمان التنفيذية.
- لجان إدارة المخاطر التشغيلية ومنها لجنة التحقيق ولجنة أمن المعلومات واستمرارية العمل.

تتمثل عملية الرقابة الداخلية في ثلاثة مستويات هي:

1- المستوى الأول: وحدات الرقابة الداخلية في وحدات أعمال البنك وفي المناطق الجغرافية.
2- المستوى الثاني: إدارة المخاطر للمجموعة ومراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية للمجموعة.
3- المستوى الثالث: إدارة التدقيق الداخلي.
4- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد استراتيجية البنك في إدارة عوامل المخاطرة التي يواجهها ويراقب تنفيذها. إضافة إلى ذلك، يقوم المجلس من خلال لجانه المتعددة بالإشراف والتأكد من وجود سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الشاملة في جميع مناطق تواجد البنك المختلفة.
5- يقوم مدراء وحدات العمل الاستراتيجية بإدارة عوامل المخاطرة كل في نطاق عمله سواءً كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية. وإضافة إلى ذلك، فإن مدير دائرة الخزينة يعتبر المسؤول عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق. ويقوم هؤلاء المدراء بإدارة عوامل المخاطرة ذات العلاقة ضمن الحدود المقررة وضمن نطاق مسؤولياتهم من خلال تحديد وتقييم واحتواء والتخفيف من وتوثيق هذه المخاطر في مجالات عملهم المختلفة.
6- يعتبر مدير إدارة المخاطر المسؤول عن التأكّد من وجود منهجية شاملة لتحديد وإدارة عوامل المخاطرة المختلفة، إضافة إلى وضع أطر مناسبة لإدارة هذه العوامل لتتماشى مع استراتيجية أعمال البنك ودرجة تحمله للمخاطر.
7- يعتبر مدير إدارة مراقبة الامتثال هو المسؤول عن التأكّد من أن البنك يلتزم بالتعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية.
8- يعتبر المدير المالي هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية ومراجعة أية فروقات في الضوابط الرقابية المعمول بها، والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة وموثوقية البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها.
9- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي في البنك باستقلالية عن الإدارة التنفيذية حيث تتبع مباشرةً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك. تساهم ادارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. كما تقوم بتقديم تأكيد مستقل وموضوعي حول عمل وحدات البنك المختلفة بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة، والتزام جميع الأطراف بتحقيق بيئة رقابية داخلية ذات فاعلية وكفاءة، وذلك ضمن الأطر والمنهجيات المعتمدة. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة بتزويد لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك والرئيس التنفيذي إضافة إلى إدارات وحدات العمل ذات العلاقة بنتائج ومخرجات عمليات التدقيق، حيث يتم متابعة تطبيق إجراءات المعالجة المتفق عليها.

إدارة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر بالمجموعة أحد المستويات الأساسية للرقابة وهي جزء من إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك، وهي الإدارة المسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعّال للتعرف على المخاطر التي يتعرّض لها البنك وإدارتها حيث تشمل مهامها الأمور التالية:

أ- تقوم إدارة المخاطر بمراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
ب- يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة.
ج- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، ويكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
د- يعتمد مجلس الإدارة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، وتكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار رأس المال الاستراتيجي للبنك. ويتم مراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد باستمرار من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
ه- قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك يقوم مجلس الإدارة بالأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك.
و- تقوم إدارة المخاطر في البنك برفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر كما ولديها الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من إدارات ودوائر البنك الأخرى لتمكينها من أداء مهامها.
ز- يعتمد مجلس الإدارة وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
ح- تشمل المهام الإضافية التي تضطلع بها إدارة المخاطر ما يلي وبحد أدنى:
- وضع إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير أطر وسياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر ومراقبة تنفيذها.
- تطوير الأدوات والنماذج الملائمة لإدارة المخاطر لقياس ومراقبة ورصد كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمّن معلومات عن نظام المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة المعالجة الصحيحة للانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من السياسات والمعايير ورفع تقارير بها.
- توفير المعلومات اللازمة لتقديم التقارير والإفصاحات المطلوبة حول المخاطر.
- تعزيز ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بين جميع الموظفين بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة وخاصة تلك المعنية بالقطاع المالي.

لكل وحدة عمل في البنك ضمن هيكل إدارة المخاطر للمجموعة دور ومسؤوليات محددة تهدف إلى تطوير قدرات إدارة مخاطر البنك بالاستناد إلى أفضل الممارسات والإرشادات الدولية ومتطلبات الامتثال الصادرة عن الجهات الرقابية. وتضم إدارة المخاطر بالمجموعة الدوائر التالية: دائرة مخاطر الائتمان، ودائرة مراجعة مخاطر النشاط، ودائرة مخاطر السوق والسيولة، ودائرة المخاطر التشغيلية، ودائرة أمن المعلومات، ودائرة استمرارية العمل، ودائرة التأمين، والدائرة المركزية للسياسات.

- تقوم إدارة مخاطر الائتمان برفع تقارير مخاطر الائتمان مركزياً، ومراجعة سياسات الائتمان، إضافة إلى مسؤولياتها عن تفعيل الأنظمة الداخلية لقياس مخاطر الائتمان. صممت هذه الأنظمة لتطوير عملية قياس "احتمال التعثر" مما سيؤدي بدوره إلى تسهيل تطبيق نموذج البنك الخاص بـ "العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر". كما ويشار هنا إلى أن هذه الدائرة تتولى مسؤولية تطبيق متطلبات البنوك المركزية ومقررات لجنة بازل بخصوص مخاطر الائتمان وأي تعديلات تطرأ عليها.

- تقوم دائرة مراجعة مخاطر النشاط بمراجعات شاملة للمخاطر الفردية ومخاطر المحافظ ومخاطر الأعمال، والتأكد من أن هذه المحافظة المتنوعة تتناسب مع البيئة الاقتصادية في كل بلد ومع الأهداف الاستراتيجية للبنك والسوق المستهدف، حيث تقوم ولهذا الغرض بالتوصية بأية إجراءات تصحيحية تراها لازمة. كما تقوم الدائرة بالتأكد من سلامة نوعية محفظة التسهيلات ومن سلامة سياسات وعمليات الائتمان المطبقة ومن كفاءة وقدرات موظفي الائتمان. كما تقوم الدائرة بإجراء مراجعات إضافية اعتماداً على ظروف السوق وحجم وطبيعة القطاعات التي تضمها المحفظة. وفي بعض الأحيان يتم تدعيم هذه المراجعات بسيناريوهات اختبار لأسوء الاحتمالات مصممة خصيصاً لهذا الغرض.
- تقوم دائرة مخاطر السوق والسيولة بإعداد أطر السياسات الشاملة لمخاطر السوق والسيولة حيث تضمن هذه الأطر القيام بعمليات القياس والرقابة والرصد المستقلة لمخاطر السوق ومخاطر السيولة التي يواجهها البنك. كما أن الدائرة مسؤولة عن وضع ومراقبة محددات المخاطر، وقياس القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة وإجراء تقييمات المخاطر الكمية (مثل تلك المتعلقة بمتطلبات بازل 3) وذلك بالتعاون مع إدارة الخزينة والإدارة المالية.
- تقوم دائرة المخاطر التشغيلية والتي تغطي أيضاً مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية بالإشراف على آلية تطبيق إطار شامل وعلى مستوى البنك لإدارة المخاطر التشغيلية ضمن عملية تعزيز وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك باستمرار، حيث يتضمن هذا الإطار سياسات تهدف إلى تحديد وتقييم وتخفيض ومراقبة المخاطر التشغيلية لكافة أعمال ونشاطات البنك. ومن أهم الأدوات التي يتم استخدامها في إدارة المخاطر التشغيلية هي التقييم الذاتي للمخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية بالإضافة إلى جمع وتحليل بيانات الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية.
- تقوم دائرة أمن المعلومات في البنك على تمكين دعم نمو خدمات البنك عن طريق تقليل مخاطر المعلومات والتكنولوجيا وزيادة الامتثال وتمكين الاستخدام الآمن للتكنولوجيا في جميع وحدات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يتمتع بها عملاؤنا. والهدف من ذلك هو ضمان حماية الأصول (المعلومات والأشخاص والعمليات والتقنيات) من التهديدات المحتملة، سواءً كانت داخلية أو خارجية، متعمدة أو عرضية. تقدر استراتيجية البنك أهمية أمن المعلومات في الحفاظ على الثقة بين عملاء وشركاء وموظفي البنك. ويقوم ذلك على أساس المبادئ الرئيسية والتي تهدف إلى ترسيخ الممارسات الأمنية، ورفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات، وتقوية الضوابط، والتحسين المستمر لفعالية الضوابط الأمنية الوقائية، وتعزيز فعالية المراقبة والاستجابة للحوادث الأمنية.
- تهدف دائرة استمرارية العمل لاحتواء الخلل الذي قد يحدث نتيجة توقف أعمال البنك وحماية العمليات الرئيسية من تأثيرات الإشكاليات التي قد تتعرض لها أنظمة البنك أو حدوث كوارث طبيعية أو غيرها ذلك مع قيام الدائرة بالتأكد من استئناف الأعمال ضمن الوقت اللازم. ويستند إطار ومنهجيات عمل الدائرة على تحديد المخاطر الرئيسية وتحليل تأثيرها على أعمالنا التجارية. وتجري فرق العمل بالبنك تقييمات المخاطر من خلال استخدام قاعدة بيانات مركزية لبناء ووضع خطط شاملة لاستمرارية أعمال البنك. ويتم تحديث هذه الخطط من قبل كل بلد وذلك باستخدام نظام آلي مربوط بواسطة شبكة الإنترنت إضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بشكل دوري بهدف ضمان استمرارية العمليات وتقديم خدمات البنك الرئيسية ضمن الوقت اللازم.
- تقوم دائرة التأمين بالإشراف على كافة عمليات التأمين للبنك وذلك باستخدام قاعدة معلومات مركزية على مستوى المجموعة وعلى المستوى المحلي، كما تقوم هذه الدائرة بالعمل على توفير التغطية التأمينية المناسبة لكافة المخاطر القابلة للتأمين. كما تقوم الدائرة بتقديم الدعم اللازم لمختلف إدارات البنك في مراجعة وتقديم التوصيات وتوفير برامج التأمين المخصصة الخاصة بالمنتجات والمحافظ والتسهيلات الائتمانية والمعاملات المالية المتعلقة بعملاء البنك.
- تتولى الدائرة المركزية للسياسات مهمة الإشراف على إدارة كافة السياسات الرئيسية للبنك مركزياً ابتداءً من مرحلة الإعداد وانتهاء باعتماد هذه السياسات وذلك استناداً لإطار معياري تم تطويره للبنك بهذا الخصوص، حيث يتم تضمين السياسات الرئيسية بشكل تفصيلي في مختلف العمليات التشغيلية للبنك والسياسات والإجراءات ذات العلاقة.
- تجدر الإشارة إلى أن دوائر المخاطر في إدارة المخاطر تقوم بالتنسيق المسبق مع الإدارة المالية في البنك فيما يتعلق بموضوعات إدارة رأس المال لقياس الآثار التي يمكن أن تترتب على التشريعات الرقابية بالخصوص ومنها على سبيل المثال متطلبات بازل 3، إضافة إلى بناء منهجية داخلية لقياس مدى كفاية رأس المال، مدعوماً بإطار الأوضاع الضاغطة المستند على سيناريوهات متعددة تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق

والسيولة والمخاطر التشغيلية. ويتم في هذا المجال تزويد الإدارة العليا للبنك إضافة إلى الجهات الرقابية بتقارير دورية تؤكد على كفاءة إدارة رأس المال للبنك.

مخاطر الائتمان:

يطبق البنك العربي استراتيجية متحفظة في إدارة المخاطر مدعومة بأسلوب المبادرة والديناميكية كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الاستراتيجي في التحسين المتواصل والمحافظة على نوعية الأصول وتركيبة المخاطر الائتمانية. ويعتمد البنك كذلك على معايير ائتمانية راسخة ومحافظة وحصيفة، وسياسات وإجراءات ومنهجيات لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى بنية تحتية قوية لإدارة ومراقبة المخاطر تمكن البنك من مواجهة المخاطر والتحديات الناشئة بكل كفاءة واقتدار.

وتستند قرارات الإدارة الائتمانية إلى استراتيجية أعمال البنك ومستويات المخاطر المقبولة. ويتم إجراء مراجعة وتحليل لنوعية وجودة المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء كما أنها تركز على التنوع الذي يعتبر حجر الأساس لتخفيف وتنويع المخاطر على المستوى الفردي للعملاء وكذلك على المستوى القطاعي والجغرافي. وتعتبر آليات اختبارات الأوضاع الضاغطة المستندة إلى فرضيات متشددة ومحافظة تخضع للمراجعة الدورية من قبل البنك أدوات رئيسية في عملية إدارة المحفظة الائتمانية.

إن العملية الائتمانية في البنك العربي هي عملية مؤسسية ومبنية بإحكام وتقوم على المرتكزات والأسس الرئيسية التالية:

- حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم إرسالها إلى وحدات الأعمال المختلفة. ويتم مراجعة هذه الحدود ومراقبتها وإجراء أية تعديلات ضرورية عليها بشكل دوري.
- اعتماد هيكل اللجان الائتمانية للتأكد من أن القرارات الائتمانية ليست فردية وإنما يتم اتخاذها من قبل لجان.
- فصل المهام بين إدارة قطاعات الأعمال وإدارة مراجعة الائتمان.
- صلاحيات ائتمانية متدرجة وفقاً لمستويات المخاطر لكل لجنة ائتمانية على مستوى المناطق والإدارة العامة والتي تخضع لمراجعة دورية.
- معايير واضحة للعملاء/السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل وشامل للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- رفع تقارير مخاطر الائتمان للإدارة العليا ولجان الائتمان ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التقييم والمتابعة المستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- التأكد من فاعلية وتحديث نظام الإنذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- منهجيات موضوعية حديثة ومنظمة لتقييم المخاطر الائتمانية مبنية على أسس كمية ونوعية بالإضافة إلى جوانب الخبرات المختصة. كما تخضع هذه المنهجيات لمراجعة دورية للتحقق من صحتها وتقويمها.
- أنظمة لإدارة حدود الائتمان تمكن البنك من الرقابة الفعالة للتعرضات الائتمانية بشكل يومي على مستوى الدولة والمقترض والقطاع الاقتصادي والتصنيف الائتماني وأنواع التسهيلات المصرفية المختلفة.
- إدارة فعّالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات ومراقبتها وتقييمها باستمرار للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الآليات المناسبة للمتابعة المستمرة.
- المراجعة الدورية والسنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات ضعف أو اتجاهات سلبية تخص هذه التسهيلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- اعتماد وتطبيق أساليب مراقبة وضوابط متشددة تستند إلى المتابعة والرقابة المستمرة.
- يقوم البنك بطرح عدة برامج لقطاع التجزئة ويتم إدارتها على مستوى محفظة كل منتج من خلال برامج منتجات ائتمانية مصممة خصيصاً. ويمثل هذا البرنامج آلية الاعتماد الرئيسية للمنتجات الائتمانية التي يتم إعدادها لتغطي فئات متجانسة من العملاء على نطاق مناطق البنك العربي المختلفة. وتخضع هذه البرامج للمراجعة والموافقة بشكل سنوي كما يتم إجراء تقييمات دورية لأداء البرامج في الإدارة العامة للبنك.
- آلية متحفظة في احتساب المخصصات وتحصيل الديون غير العاملة والتحديد المبكر للإشكاليات المتعلقة بذلك. تخضع هذه الآلية للمراجعة الائتمانية والقانونية الدورية التي يبنى على نتائجها استراتيجيات إدارة حسابات الديون غير العاملة لتخفيف نسب ومستويات الديون غير العاملة ورفع مستويات الاسترداد والتغطية.

- تطبيق اختبارات ضاغطة بشكل دوري على مستوى المحفظة وعلى الحسابات الكبرى وتقييم أثر هذه الاختبارات على رأس المال والأرباح.
- يقوم البنك العربي بشكل مستمر بتحسين وتطوير عملياته والبنية التحتية الخاصة به مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والمستجدات في بيئة الصناعة المصرفية والاستفادة مما توفره التقنيات الحديثة من أنظمة آلية في هذا المجال.
- إن إجراءاتنا الائتمانية مدعومة بمراجعة قطاعية للمحافظ وتتركز في البلدان والمناطق والقطاعات. وتستخدم هذه الإجراءات لكشف أية مخاطر متأصلة في المحافظ قد تنتج عن تغييرات في ظروف السوق.
- يجري فريق مراجعة النشاط التابع لإدارة المخاطر بالمجموعة وكذلك فريق التدقيق الداخلي بالمجموعة مراجعات وتقييمات دورية مستقلة حول نوعية المحافظ الائتمانية داخل البنك وعمليات إدارة المحافظ الائتمانية ذات الصلة.
- يولي البنك العربي أهمية كبيرة لتطوير ورفع مستوى الكفاءات والخبرات من خلال التركيز على انخراط كوادره العاملة في مجال الائتمان بدورات وبرامج تدريبية نوعية ومنتقاة لتأهيلهم لأداء واجباتهم ومسؤوليات بكفاءة واقتدار.

مخاطر السيولة:

تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وذلك حسب تعريف بنك التسويات الدولي. لقد قام البنك العربي بتأسيس بنية تحتية قوية وراسخة من السياسات والإجراءات والموارد البشرية لدعم استراتيجية البنك والتأكد من أن التزامات البنك يتم الوفاء بها عند الاستحقاق وتحت كافة الظروف وبدون تكاليف إضافية.

يواصل البنك العربي تركيزه على موضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة ومستقرة من مصادر التمويل. ويستمر البنك بالاحتفاظ بمحفظة واسعة من الأصول السائلة التي تعمل كمصدر محتمل للتمويل وذلك لأغراض تعزيز وزيادة السيولة. ولقد كان لتركيز البنك العربي المستمر على الاحتفاظ بسيولة شاملة وقوية أثر في حمايته من الآثار السلبية الناجمة عن اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

يتم تحديد استراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات. وتتم إدارة ومراقبة وتنسيق أعمال الخزينة على مستوى البلدان بصورة مركزية في البنك. وبالتنسيق مع لجان إدارة الموجودات والمطلوبات المحلية، يعمل فرق موظفي الخزينة لكافة المناطق معاً ضمن الصلاحيات المخولة لهم لتلبية الحاجات والأهداف على المستوى المحلي وعلى مستوى المجموعة. هذا وتقوم لجان إدارة الموجودات والمطلوبات بتحليل التدفقات النقدية ومخاطر السوق وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار ومزيج المنتجات حيثما يلزم وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لميزانية البنك ومخاطر السوق المرتبطة بها.

يتسلم مدير إدارة الخزينة ومدير إدارة المخاطر تقارير يومية عن وضع السيولة الفعلي والمتوقع والأمثل للبنك. هذه التقارير، التي تكون على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيان القانوني للوحدة وعلى مستوى المجموعة، تساعد في تزويد مدير إدارة الخزينة بالمعلومات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات كما تضمن قيام مدير إدارة الخزينة بتزويد اللجنة العليات لإدارة الموجودات والمطلوبات بكامل المعلومات الإدارية اللازمة عن وضع السيولة لدى المجموعة. كما يتم تدعيم هذه التقارير باختبارات الأوضاع الضاغطة اللازمة والتي تطبق سيناريوهات متعددة على النتائج المتوقعة القائمة. إن مدير إدارة المخاطر مسؤول عن وضع وإدارة اختبارات الأوضاع الضاغطة، كما أنه مسؤول أيضاً، بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات، عن وضع الحدود القصوى المسموح بها لمخاطر السيولة (كما في الأنواع الأخرى من المخاطر).

يستخدم البنك أساليب متعددة لقياس مخاطر السيولة في الميزانية، حيث تساعد هذه المقاييس البنك في تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في الموجودات والمطلوبات والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة. تتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر، ونموذج السيولة التراكمي، وتحليل الإقراض، والاقتراض داخل

المجموعة، ونسب القروض إلى الودائع، ورصد تركزات كبار المودعين، ونسب السيولة (بازل 3)، واختبارات الأوضاع الضاغطة.

إن أسلوب البنك العربي الشامل في قياس وإدارة مخاطر السيولة يعطي المجموعة الثقة الكاملة في قدرتها على مواجهة كافة التطورات غير المتوقعة في أوضاع السوق، مع الاستمرار بالوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والجهات الرقابية.

تستمر مخاطر السيولة في أن يكون لها التأثير الأكبر في كيفية عمل البنوك على مستوى العالم وتفاعلها مع بعضها البعض، ومن المتوقع أن تقوم الجهات الرقابية بوضع محددات أعلى لمراقبة السيولة. كما أن نظام إدارة مخاطر السيولة لدى البنك العربي وهيكل مصادر التمويل الحالية والمحتملة لديه يعطيان الثقة الكاملة للمجموعة بقدرتها على مجابهة التحديات المستقبلية. وبالتالي، فقد أثبت نظام مصادر التمويل لدى البنك مرونة فائقة على مر السنين، وعليه فإن قواعد وأساسيات هذا النظام تبقى ثابتة.

مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة جراء التغير في قيمة محافظ البنك نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. دأب البنك على إدارة مخاطر السوق في كل من محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية بأسلوب موحد حيث يعتبر هذا الأسلوب أكثر تحفظاً في إدارة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال سياسة أسعار تحويل الأموال، يتأكد البنك من تحويل مخاطر السوق من مختلف الأعمال المصرفية والتي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد إلى إدارة الخزينة وذلك لضمان إدارة سليمة ومركزية لمخاطر السوق.

بالإضافة إلى نشاط البنك الرئيسي في الإقراض والاقتراض، هناك ثلاثة نشاطات رئيسية قد تعرضنا لمخاطر السوق تشمل المتاجرة بأدوات السوق والنقدية والعملات الأجنبية وأدوات السوق الرأسمالية.

إن استراتيجية البنك لإدارة مخاطر السوق هي تعظيم العوائد الاقتصادية على المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر المقبولة للبنك ومحددات الجهات التنظيمية المحلية، حيث يتم التحكم في مخاطر السوق وإدارتها بواسطة كل من مدير إدارة الخزينة ومدير إدارة المخاطر والمدير المالي للمجموعة. تقوم اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص. كما تقوم اللجنة بتحديد السقوف العالمية ومن ثم توزيعها على باقي وحدات المجموعة من خلال مدير إدارة الخزينة. وتحدد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة الخزينة القواعد اللازمة لإدارة محافظ المجموعة المختلفة وفقاً لمخاطر السوق، في حين تتولى إدارة المخاطر، بالتعاون مع إدارة الخزينة، مهمة التأكد من تحديث كافة السياسات والإجراءات بصورة دورية و/أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. يتم تحديد السقوف المقبولة لمخاطر السوق وفقاً لاستراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبولة له. كما تتم مراقبة المخاطر من قبل وحدة وسطية مستقلة، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل كل من إدارة الخزينة وإدارة المخاطر.

1- إدارة مخاطر السوق

تعتبر إدارة مخاطر السوق محوراً أساسياً لعملية تخطيط أعمال البنك بحيث تبقى تلك المخاطر ضمن حدها الأدنى بما يتمشى مع قدرة البنك على تحمل المخاطر. إن الأدوات الأساسية في قياس وإدارة مخاطر السوق هي على النحو التالي:

1- القيمة الحالية للتغير في أسعار الفائدة (PV01): تقيس هذه الأداة التغير في القيمة الحالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة بقيمة 0,01%. يتم قياس ذلك على المستوى المحلي والوحدة القانونية والمجموعة. تشكل جميع نشاطات أسعار الفائدة جزءاً من عملية احتساب القيمة الحالية للتغير في أسعار الفائدة، وهذا يشمل البنود داخل الميزانية العمومية وخارجها لمحافظ أنشطة المتاجرة والنشاطات المصرفية.
2- صافي إيرادات الفوائد 100 (NII100): يقيس أثر حدوث زيادة بنسبة 1% على أسعار الفائدة في أرباح السنتين الأولى والثانية قبل خصم الضريبة. ويتم قياس ذلك على المستوى المحلي والوحدة القانونية والمجموعة.

3- صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية: يتم قياس صافي المركز المفتوح لكل عملة أجنبية بالإضافة إلى المعادن الثمينة وذلك على المستوى المحلي والوحدة القانونية والمجموعة.
4- القيمة المعرضة للمخاطر: تستخدم القيمة المعرضة للمخاطر حالياً كأداة قياس داخلية لمخاطر السوق وذلك لتقدير الخسارة القصوى المحتملة والتي يمكن أن تتعرض لها المجموعة خلال يوم واحد من الاحتفاظ وبمستوى ثقة 99% وذلك باستخدام نظام المحاكاة التاريخي والذي يعتمد على 500 يوم تاريخي. إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر يتم على مستوى مجموعة البنك وعلى مستوى وحداتها المختلفة، ويغطي مخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية ومخاطر الفوائد.
5- الأوضاع الضاغطة: إن نموذج اختبار الأوضاع الضاغطة يعتبر مكملاً لعملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمجموعة وذلك عن طريق تحديد وقياس آثار سيناريوهات متطرفة ولكن قابلة للحدوث على محافظ المجموعة. إن الأساليب المعتمدة في هذا المجال تتراوح ما بين الطرق المعتمدة على عامل مخاطرة واحد إلى الطرق المعتمدة على عدة عوامل مخاطرة. إن الاختبارات المعتمدة على عامل مخاطرة واحد تتضمن عدة أنماط محددة من الأزمات بالإضافة إلى أسوأ السيناريوهات التاريخية لكل عامل مخاطرة. أما النموذج ذي عوامل المخاطر المتعددة، فهو يقوم باختبارات مفترضة وسيناريوهات تاريخية بالإضافة إلى مزيج من تلك السيناريوهات أو الفرضيات. يتم تصميم جميع السيناريوهات مع أخذ الخصائص المميزة لمحافظ المجموعة بعين الاعتبار.

2- مخاطر أسعار الفائدة:

تعتبر مخاطر أسعار الفائدة لدى المجموعة محدودة وتتم إدارتها ومراقبتها بشكل جيد وبصورة مستمرة. إن الجزء الأكبر من هذه المخاطر يتركز في المدى القصير ولآجال لا تزيد عن سنة، في حين أن الجزء الذي يزيد عن سنة واحدة محدود ومسيطر عليه بشكل محكم.

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للسياسات والحدود المقررة من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات، بينما تتولى لجان إدارة الموجودات والمطلوبات على مستوى الدول وكذلك مدراء الخزينة ذوي العلاقة عملية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفوائد.

3- مخاطر أسواق رأس المال:

إن الاستثمار في أدوات سوق رأس المال معرض لمخاطر السوق نتيجة لتغير أسعار الفائدة وهامش الائتمان. وإن المخاطر المحتملة للبنك والمترتبة على هذا النوع من الاستثمار تعتبر محدودة نتيجة للرقابة الصارمة على مخاطر أسعار الفوائد ومخاطر الائتمان. كما ويشار في هذا المجال إلى محفظة استثمارات البنك من الأسهم، حيث تشكل هذه الاستثمارات نسبة متدنية من إجمالي استثمارات البنك، وتتكون بشكل عام من استثمارات مباشرة تعني بتحقيق مفهوم الشراكة الاستراتيجية في الاستثمار، وكذلك الدخول في صناديق استثمارية عامة يتم إنشاؤها من قبل المجموعة.

4- مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية:

تنتج أنشطة العملات الأجنبية بشكل أساسي من العمليات التي يقوم بها العملاء. ويتم وضع حدود صارمة لمخاطر صرف العملات الأجنبية لتحديد التعرضات وحدود الحساسية فيما يتعلق بالمتاجرة بالعملات الأجنبية. كما يقوم البنك بالتحوط وبشكل مناسب ضد التقلبات المتوقعة للعملات وبالشكل الذي يقلل من مخاطر أسعار صرف العملات إلى حدودها الدنيا.

يتم عادة اتخاذ المراكز المفتوحة في إدارة الخزينة لمكافئات المخاطر الصغيرة فقط حيث يتم تغطية معظم المراكز الناتجة من تعاملات العملاء بشكل يومي، كما يتم قياس التعاملات المفتوحة ومراقبتها من قبل الإدارة المحلية على أساس يومي ومن قبل الإدارة العالمية على أساس أسبوعي. أما التعاملات المفتوحة بالعملة الأجنبية والناتجة عن المشاركات فتبقى مسيطراً عليها بشكل جيد وتتم إدارتها بشكل صارم.

المخاطر الأخرى:

يتعرض البنك العربي إلى أنواع أخرى من المخاطر المصرفية، من ضمنها مخاطر الامتثال والمخاطر الاستراتيجية.

مخاطر الامتثال:

يحافظ البنك العربي في تنفيذ كافة أعماله على مبادئ الامتثال الراسخة القائمة على النزاهة والمستندة إلى أعلى المعايير الأخلاقية في الصناعة المصرفية، ملتزماً بنصوص وروح التعليمات لتحقيق الامتثال بالمتطلبات القانونية والرقابية والإشرافية. وفي تجاوبه المستمر للاحتياجات المتغيرة في بيئة الأعمال والتي تشهد تغيرات مطردة، فإن البنك العربي يسعى على الدوام إلى ضمان انسجام عملياته الداخلية مع المتطلبات الرقابية المنطبقة والتي تعزز الكفاءة والفعالية وتلبي أو حتى تتجاوز توقعات العملاء والجهات الرقابية ذات العلاقة.

هذا وتتبع إدارة مراقبة الامتثال بالمتطلبات الرقابية للمجموعة إلى المدير العام التنفيذي ولها اتصال مباشر مع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يقع من ضمن نطاق مسؤوليتها مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية التي تنظم عمل قطاعات الأعمال بما في ذلك المتطلبات الرقابية الخاصة بتحقيق مبدأ "اعرف عميلك" ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

منطلقاً من الدعم الدائم والالتزام الراسخ من قبل مجلس إدارة البنك العربي وإدارته التنفيذية مقروناً بتفاني موظفيه، فإن البنك العربي مصمم على تعزيز وتطوير برنامجه القوي لمراقبة الامتثال والاستمرار في مقابلة و/أو تجاوز التوقعات الرقابية. لا توجد عقوبات رقابية أو غرامات مالية هامة تتعلق بحالات عدم الامتثال بالمتطلبات الرقابية.

يولي البنك العربي أهمية كبيرة لشكاوى العملاء، والتي تعد من أهم المؤشرات الدالة على مستوى جودة الخدمات وأداء المنتجات المقدمة من البنك لعملائه. وتدار وتعالج شكاوى العملاء من خلال وحدة تميز الخدمة التابعة لإدارة قطاع الأفراد، باستثناء الأردن ومصر وفلسطين، حيث تدار شكاوى العملاء من قبل وحدة منفصلة ضمن إدارة مراقبة الامتثال وذلك انسجاماً مع التوجيهات / المتطلبات الرقابية المحلية في هذه البلدان حيث تم رفدهم بكوادر مؤهلة ومدربة من الموظفين القادرين على التعامل مع شكاوى العملاء والوقوف على أسبابها ومعالجتها.

يتم التعامل مع جميع الشكاوى بأكبر قدر من الفعالية والمهنية حيث يتم متابعة الشكاوى والاستفسارات الواردة إلى الأقسام والدوائر المعنية بالبنك لضمان إيلاء الاهتمام المناسب لها لتحديد الأسباب الرئيسية وطرح حلول جذرية لها وتجنب تكرار حدوثها مع العملاء الآخرين. خلال العام 2020 تم التعامل مع جميع شكاوى العملاء الواردة حيث تم دراستها وتحليلها والتعامل معها وفقاً لسياسات وإجراءات البنك وبكل عدالة وشفافية.

المخاطر الاستراتيجية:

يمارس البنك أعماله ضمن أسس ومعايير تخطيط استراتيجي شامل ومحدد بشكل دقيق، حيث يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وبشكل دوري بدراسة وتحليل تأثير عمليات البنك الرئيسية على استراتيجيته، بما في ذلك ظروف العمل الداخلية والخارجية وتأثيرات المنافسة ومتطلبات العملاء والتغيرات في القوانين وأنظمة المعلومات وأنظمة البنك الحالية.

يعتمد تحقيق البنك لأهدافه المحددة بدقة على مبدأ أساسي، وهو قدرته على الاستفادة من شبكة فروعه الواسعة وقدرته على تعزيز قاعدة العملاء القوية وكذلك الاستمرار في تحسين وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية المقدمة والمحافظة على موقفه المالي السليم.

وتقوم إدارة البنك بتقييم الأداء المالي لمجموعة البنك في ضوء الاستراتيجية الحالية والحاجة إلى مراجعة وتعديل أهدافها عند الضرورة وذلك في سياق التغير المستمر في ظروف العمل والسوق. وضمن هذا الإطار، يتم تقييم الربحية والالتزام بالمشاريع التي سيتم تنفيذها في إطار كل من سيناريو "الوضع المعتاد للعمل" وسيناريو "العمل تحت الأوضاع الضاغطة"، الأمر الذي سيمكن البنك من الاستجابة السريعة للمستجدات وذلك في إدارته لاستراتيجيته طويلة الأجل.

ب- إفصاحات كمية:

31 ديسمبر 2020

متطلبات رأس المال	الموجودات المرجحة بالمخاطر	أعباء رأسمالية	نسبة رأس المال (%)
1- مخاطر الائتمان – نهج موحد	14,630,762	1,536,230	%10.500
2- مخاطر السوق – نهج موحد	5,306	557	%10.500
3- المخاطر التشغيلية - نهج المؤشر الأساسي	1,189,539	124,902	%10.500
إجمالي متطلبات رأس المال		1,661,689	
نسبة رأس المال			
أ- الإجمالي للمجموعة الموحدة العليا			%14.39
أ- نسبة الشريحة الأولى فقط للمجموعة الموحدة العليا			%11.93
أ- حقوق ملكية عامة من الشريحة الأولى فقط للمجموعة الموحدة العليا			%11.93

بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والبالغة 10.5٪، كان مطلوباً من البنوك أيضاً الحفاظ على مصد رأسمالي تحوطي بنسبة 2.5٪ لعام 2020.

31 ديسمبر 2019

متطلبات رأس المال	الموجودات المرجحة بالمخاطر	أعباء رأسمالية	نسبة رأس المال (%)
1- مخاطر الائتمان – نهج موحد	16,378,473	1,719,740	%10.500
2- مخاطر السوق – نهج موحد	142,690	14,982	%10.500
3- المخاطر التشغيلية - نهج المؤشر الأساسي	1,123,858	118,005	%10.500
إجمالي متطلبات رأس المال		1,852,727	
نسبة رأس المال			
أ- الإجمالي للمجموعة الموحدة العليا			%14.98
أ- نسبة الشريحة الأولى فقط للمجموعة الموحدة العليا			%12.23
أ- حقوق ملكية عامة من الشريحة الأولى فقط للمجموعة الموحدة العليا			%12.23

بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والبالغة 10.5٪، كان مطلوباً من البنوك أيضاً الحفاظ على مصد رأسمالي تحوطي بنسبة 2.5٪ لعام 2019.

4- إفصاح نوعي (تعريف القروض التي فات موعد استحقاقها والتي انخفضت قيمتها للأغراض المحاسبية):

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيير طريقة محاسبة البنك عن خسائر الانخفاض في قيمة القروض لدى البنك عن طريق استبدال منهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بمنهج الخسائر الائتمانية المتوقعة. واعتباراً من 1 يناير 2018، يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إضافة إلى التزامات القروض وعقود الضمان المالية ويشار إليها جميعاً في هذا القسم باسم "الأدوات المالية". لا تخضع أدوات حقوق الملكية لانخفاض القيمة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل)، وفي حال لم يكن هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية من تاريخ نشأة الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة عمر الأصل والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث تعثر لأداة مالية يمكن حدوثها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير.

يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناءً على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة الأساسية.

قام الفرع بتطوير سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، فيما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

تم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

- احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التعثر في السداد خلال أفق زمني معني. من الممكن أن يحدث التعثر في فترة محددة خلال فترة التقييم.
- التعرض الائتماني عند التعثر: إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير مبلغ التعثر في تاريخ تعثر مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على مبلغ التعثر بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواءً كان مجدولاً ضمن عقد أو خلاف ذلك، والسحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها والفائدة المستحقة من تأخير الدفعات المستحقة.
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر: نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من تحقيق أي ضمان. وعادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يضع الفرع باعتباره ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو إيجابي، سيناريو سلبي). يرتبط كل سيناريو من هذه السيناريوهات بالدرجات المختلفة لاحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة المحتملة عند التعثر. وعند الاقتضاء، تتضمن أيضاً عملية تقييم السيناريوهات المتعددة احتمالية تحصيل القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية سداد القروض بالإضافة إلى قيمة الضمان أو المبلغ الذي سوف يتم الحصول عليه مقابل بيع الأصل.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

من أجل تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي زادت بصورة جوهرية منذ بداية نشأة الأصل المالي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر عند بداية نشأة الأصل المالي باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم استخدامها في عمليات إدارة المخاطر المتبعة حالياً من قبل البنك.

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى: إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة عمر الأصل والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث تعثر في أداة مالية يمكن حدوثها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير. وبالتالي يقوم الفرع باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً على افتراض حدوث حدث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض

الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بمبلغ تقريبي إلى سعر الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي. يقوم الفرع باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم تقييم التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمبلغ تقريبي إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

المرحلة الثالثة: بالنسبة للموجودات المالية التي تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً، يقوم الفرع باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني لهذه القروض. وتتماثل هذه الطريقة مع الطريقة المتبعة في المرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض تعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

التزامات القروض وخطاب الاعتماد:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني لالتزامات القروض غير المستغلة، يقوم الفرع بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع لهذه القروض. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للسيناريوهات الثلاثة. ويتم خصم العجز النقدي المتوقع بمبلغ تقريبي إلى سعر الفائدة الفعلي المتوقع على القرض.

عقود الضمان المالي:

يتم قياس التزام الفرع بموجب كل ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به ضمن بيان الدخل، أو مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم الفرع بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الضمان عن خسائر الائتمان التي يتكبدها. يتم خصم العجز بمعدل سعر الفائدة المعدل بالمخاطر فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية. ويتم الاحتساب باستخدام المتوسط المرجح للسيناريوهات الثلاثة. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بعقود الضمان ضمن المطلوبات الأخرى.

يتوافق تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم تحديد الحركة بين المراحل مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. لا يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) تعريفاً للتعثر لكنه يحتوي على افتراض غير مؤكد بأن التعثر قد حدث عندما تجاوز التعرض لمخاطر الائتمان 90 يوماً من الاستحقاق.

5- إفصاح كمي

أ- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب نوع العملة

31 ديسمبر 2020

	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
عملة أجنبية	885,614	446,983	**1,332,597**	-	1,439,821	1,167,745	**2,607,566**	**3,940,163**
درهم	11,503,841	383,499	**11,887,340**	284,621	23,926	5,571,604	**5,880,151**	**17,767,491**
الإجمالي	**12,389,455**	**830,482**	**13,219,937**	**284,621**	**1,463,747**	**6,739,349**	**8,487,717**	**21,707,654**

* 285 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 1,96 مليار درهم.

31 ديسمبر 2019

	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
عملة أجنبية	939,892	1,596,105	**2,535,997**	-	2,620,754	1,602,761	**4,223,515**	**6,759,512**
درهم	11,825,296	383,501	**12,208,797**	426,564	76,768	6,242,886	**6,746,218**	**18,955,015**
الإجمالي	**12,765,188**	**1,979,606**	**14,744,794**	426,564	2,697,522	7,845,647	**10,969,733**	**25,714,527**

* 427 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 2,56 مليار درهم.

ب- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي

31 ديسمبر 2020

التوزيع الجغرافي	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	12,331,797	537,726	**12,869,523**	284,621	719,860	6,108,284	**7,112,765**	**19,982,288**
دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات	45,722	133,925	**179,647**	-	738,487	39,732	**778,219**	**957,866**
جامعة الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	-	-	-	-	-	9,989	**9,989**	**9,989**
آسيا	-	127,173	**127,173**	-	-	314,712	**314,712**	**441,885**
إفريقيا	-	-	-	-	-	23,024	**23,024**	**23,024**
أمريكا الشمالية	-	21,105	**21,105**	-	-	65,402	**65,402**	**86,507**
أمريكا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاريبي	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	11,936	-	**11,936**	-	5,400	178,200	**183,600**	**195,536**
أستراليا	-	10,553	**10,553**	-	-	6	**6**	**10,559**
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**12,389,455**	**830,482**	**13,219,937**	**284,621**	**1,463,747**	**6,739,349**	**8,487,717**	**21,707,654**

* 285 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل 1,96 مليار درهم.

ب- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

31 ديسمبر 2019

التوزيع الجغرافي	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	12,633,089	1,135,956	**13,769,045**	426,564	1,806,287	7,241,718	**9,474,569**	**23,243,614**
دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات	67,758	145,162	**212,920**	-	853,238	41,500	**894,738**	**1,107,658**
جامعة الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	-	-	-	-	-	40,329	**40,329**	**40,329**
آسيا	-	320,855	**320,855**	-	-	251,143	**251,143**	**571,998**
إفريقيا	-		-	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	105,979	**105,979**	-	-	66,201	**66,201**	**172,180**
أمريكا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاريبي	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	64,341	196,387	**260,728**	-	37,997	204,750	**242,747**	**503,475**
أستراليا	-	75,267	**75,267**	-	-	6	**6**	**75,273**
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**12,765,188**	**1,979,606**	**14,744,794**	**426,564**	**2,697,522**	**7,845,647**	**10,969,733**	**25,714,527**

* 427 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل 2.56 مليار درهم.

ج- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الصناعة:

31 ديسمبر 2020

قطاع الصناعة	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
الزراعة والصيد والأنشطة ذات الصلة	-	-	-	-	-	-	-	-
النفط الخام والغاز والتعدين والمحاجر	22,256	-	**22,256**	-	-	83,005	**83,005**	**105,261**
التصنيع	1,912,918	-	**1,912,918**	13,181	-	788,790	**801,971**	**2,714,889**
الكهرباء والمياه	407,485	-	**407,485**	-	-	290,361	**290,361**	**697,846**
الإنشاءات	1,904,650	-	**1,904,650**	936	-	3,779,189	**3,780,125**	**5,684,775**
العقارات	1,787,324		**1,787,324**	32,817	-	5,124	**37,941**	**1,825,265**
التجارة	2,450,150	-	**2,450,150**	180,599	30,163	742,421	**953,183**	**3,403,333**
النقل والتخزين والاتصالات	578,969	-	**578,969**	-	-	85,223	**85,223**	**664,192**
المؤسسات المالية	79,030	812,158	**891,188**	-	1,433,584	562,642	**1,996,226**	**2,887,414**
الخدمات	1,184,858	-	**1,184,858**	57,088	-	402,594	**459,682**	**1,644,540**
الحكومة	500,000	18,324	**518,324**	-	-	-	-	**518,324**
الخدمات المصرفية للأفراد	1,561,815	-	**1,561,815**	-	-	-	-	**1,561,815**
جميع الأنشطة الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**12,389,455**	**830,482**	**13,219,937**	**284,621**	**1,463,747**	**6,739,349**	**8,487,717**	**21,707,654**

* 285 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 1,96 مليار درهم.

ج- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب نوع الصناعة (تتمة):

31 ديسمبر 2019

قطاع الصناعة	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
الزراعة والصيد والأنشطة ذات الصلة	-	-	-	-	-	-	-	-
النفط الخام والغاز والتعدين والمحاجر	235,741	-	**235,741**	30,346	-	314,364	**344,710**	**580,451**
التصنيع	1,890,769	-	**1,890,769**	57,533	41,353	796,050	**894,936**	**2,785,705**
الكهرباء والمياه	431,918	-	**431,918**	30,000	-	381,153	**411,153**	**843,071**
الإنشاءات	2,116,953	-	**2,116,953**	116,987	-	4,476,156	**4,593,143**	**6,710,096**
العقارات	1,937,904		**1,937,904**	-	-	4,546	**4,546**	**1,942,450**
التجارة	2,690,532	-	**2,690,532**	82,298	26,815	1,291,807	**1,400,920**	**4,091,452**
النقل والتخزين والاتصالات	597,895	-	**597,895**	109,400	-	123,025	**232,425**	**830,320**
المؤسسات المالية	-	1,924,420	**1,924,420**	-	2,629,354	-	**2,629,354**	**4,553,774**
الخدمات	1,308,448	-	**1,308,448**	-	-	458,546	**458,546**	**1,766,994**
الحكومة	-	55,186	**55,186**	-	-	-	-	**55,186**
الخدمات المصرفية للأفراد	1,555,028	-	**1,555,028**	-	-	-	-	**1,555,028**
جميع الأنشطة الأخرى	-	-	-	-		-	-	-
الإجمالي	**12,765,188**	**1,979,606**	**14,744,794**	**426,564**	**2,697,522**	**7,845,647**	**10,969,733**	**25,714,527**

* 427 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 2.56 مليار درهم.

د- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب الاستحقاق التعاقدي المتبقي

31 ديسمبر 2020

الاستحقاق التعاقدي المتبقي	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
اقل من 3 أشهر	6,185,296	311,810	**6,497,106**	8,723	1,227,445	523,854	**1,760,022**	**8,257,128**
من 3 أشهر إلى سنة	1,515,187	394,634	**1,909,821**	69,766	63,675	859,215	**992,656**	**2,902,477**
من سنة إلى خمس سنوات	3,891,258	124,038	**4,015,296**	206,132	172,627	5,356,280	**5,735,039**	**9,750,335**
فوق خمس سنوات	797,714	-	**797,714**	-	-	-	-	**797,714**
الإجمالي	**12,389,455**	**830,482**	**13,219,937**	**284,621**	**1,463,747**	**6,739,349**	**8,487,717**	**21,707,654**

* 285 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 1,96 مليار درهم.

31 ديسمبر 2019

الاستحقاق التعاقدي المتبقي	قروض	سندات دين	إجمالي التعرضات الممولة	الالتزامات*	مشتقات غير رسمية	تعرضات ائتمانية أخرى خارج الميزانية العمومية	إجمالي التعرضات غير الممولة	الإجمالي
اقل من 3 أشهر	2,559,634	812,436	**3,372,070**	177,132	1,765,939	4,220,291	**6,163,362**	**9,535,432**
من 3 أشهر إلى سنة	4,427,451	764,118	**5,191,569**	218,000	677,598	2,579,841	**3,475,439**	**8,667,008**
من سنة إلى خمس سنوات	5,073,325	403,052	**5,476,377**	31,432	253,985	1,036,201	**1,321,618**	**6,797,995**
فوق خمس سنوات	704,778	-	**704,778**	-	-	9,314	**9,314**	**714,092**
الإجمالي	**12,765,188**	**1,979,606**	**14,744,794**	**426,564**	**2,697,522**	**7,845,647**	**10,969,733**	**25,714,527**

* 427 مليون درهم تمثل إجمالي الالتزام غير القابل للإلغاء من أصل الالتزامات الأخرى بمبلغ 2,56 مليار درهم.

هـ- قروض منخفضة القيمة حسب نوع الصناعة

31 ديسمبر 2020

		[أ]			[ب]		[ج]		[د]	[هـ]=أ-ب-ج-د
قطاع الصناعة	قروض حالية^	متأخرة^			مخصصات			تسوية		
		أقل من 90 يوم	90 يوم فأكثر	الإجمالي	مخصص عام* [حالي]	مخصص عام* [متأخرة لأقل من 90 يوم]	إجمالي المخصص العام	محدد**	شطب***	زيادة قيمة الأصل***	الفوائد المعلقة	إجمالي الأصول منخفضة القيمة
الزراعة والصيد والأنشطة ذات الصلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفط الخام والغاز والتعدين والمحاجر	10,162	-	12,094	**12,094**	-	-	-	**8,962**	-	44	3,132	-
التصنيع	1,704,137	38,514	170,267	**208,781**	91,577.00	3,950	**95,527**	**140,047**	-	7,207	30,221	**34,563**
الكهرباء والمياه	403,517	-	3,968	**3,968**	-	-	-	**3,456**	-	-	512	-
الإنشاءات	1,337,757	14,340	552,553	**566,893**	3,808.00	8,960	**12,768**	**277,875**	530	29	31,572	**248,486**
العقارات	1,759,914	1,512	25,898	**27,410**	5,336.00	-	**5,336**	**13,886**	-	-	2,058	**11,466**
التجارة	2,122,661	17,162	310,327	**327,489**	12,261.00	6,107	**18,368**	**234,501**	-	1,108	63,833	**23,048**
النقل والتخزين والاتصالات	397,072	1,822	180,075	**181,897**	2,555	464	**3,019**	**150,877**	-	42,432	29,197	**1,359**
المؤسسات المالية	79,030	-	-	-	117	-	**117**	-	-	-	-	-
الخدمات	678,608	1,412	504,838	**506,250**	4,466	209	**4,675**	**250,115**	-	37	18,053	**237,873**
الحكومة	500,000	-	-	-	254	-	**254**	-	-	-	-	-
الخدمات المصرفية للأفراد	1,298,225	133,046	130,544	**263,590**	8,981	2,927	**11,908**	**92,368**	167	4,267	35,876	**132,419**
جميع الأنشطة الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**10,291,083**	**207,808**	**1,890,564**	**2,098,372**	**129,355**	**22,617**	**151,972**	**1,172,087**	**697**	**55,124**	**214,454**	**689,214**

* تمثل المخصصات العامة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الخسائر الائتمانية المتوقعة المنفصلة للقروض الحالية والمتأخرة لأقل من 90 يوماً.

** تمثل المخصصات المحددة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة (أي 90 يوماً فما فوق).

*** تشمل عمليات الشطب وعمليات زيادة القيمة كل من المخصصات والفوائد المعلقة.

^ إجمالي قبل تنزيل الفوائد المعلقة

و- قروض منخفضة القيمة حسب نوع الصناعة (تتمة)

31 ديسمبر 2019

	[أ]			[ب]				[ج]	[د]	تسوية		[ه]=أ-ب-ج-د
قطاع الصناعة	قروض حالية^	متأخرة^			إجمالي القروض	مخصصات			الفوائد المعلقة	شطب***	زيادة قيمة الأصل***	إجمالي الأصول منخفضة القيمة
		أقل من 90 يوم	90 يوم فأكثر	الإجمالي		مخصص عام* [حالي]	مخصص عام* [متأخرة لأقل من 90 يوم]	إجمالي المخصص العام	محدد**			
الزراعة والصيد والأنشطة ذات الصلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفط الخام والغاز والتعدين والمحاجر	224,470	-	11,271	**11,271**	**235,741**	-	-	-	**9,006**	-	-	-
التصنيع	1,723,142	63,706	103,921	**167,627**	**1,890,769**	67,147	4,454	**71,601**	**88,222**	3,863	745	**54,609**
الكهرباء والمياه	428,132	-	3,786	**3,786**	**431,918**	-	-	-	**3,456**	-	-	-
الإنشاءات	1,901,590	49,968	165,395	**215,363**	**2,116,953**	6,192	1,410	**7,602**	**118,932**	-	5,314	**77,857**
العقارات	1,906,860	6,477	24,567	**31,044**	**1,937,904**	2,446	647	**3,093**	**10,081**	-	-	**19,588**
التجارة	2,362,444	36,742	291,346	**328,088**	**2,690,532**	6,871	1,442	**8,313**	**202,196**	1,394	1,003	**80,138**
النقل والتخزين والاتصالات	384,121	41,612	172,162	**213,774**	**597,895**	24,581	59	**24,640**	**152,519**	-	606	**762**
المؤسسات المالية	-	-	-	-	-	3	-	**3**	-	-	-	-
الخدمات	1,276,771	16,667	15,010	**31,677**	**1,308,448**	42,838	824	**43,664**	**11,039**	-	75	**17,559**
الحكومة	-	-	-	-	-	24	-	**24**	-	-	-	-
الخدمات المصرفية للأفراد	1,315,047	143,987	95,994	**239,981**	**1,555,028**	11,587	-	**11,587**	**59,828**	61,191	8,769	**154,448**
جميع الأنشطة الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**11,522,577**	**359,159**	**883,452**	**1,242,611**	**12,765,188**	**161,689**	**8,836**	**170,527**	**655,279**	**66,448**	**16,512**	**404,961**

* تمثل المخصصات العامة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الخسائر الائتمانية المتوقعة المنفصلة للقروض الحالية والمتأخرة لأقل من 90 يوماً.

** تمثل المخصصات المحددة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة (أي 90 يوماً فما فوق).

*** تشمل عمليات الشطب وعمليات زيادة القيمة كل من المخصصات والفوائد المعلقة.

^ إجمالي قبل تنزيل الفوائد المعلقة

و- قروض منخفضة القيمة حسب الموقع الجغرافي

يوضح الجدول التالي القروض منخفضة القيمة حسب الموقع الجغرافي

31 ديسمبر 2020

التوزيع الجغرافي	قروض حالية^	متأخرة^ [أ]			إجمالي القروض	مخصصات [ب]			[ج]	تسوية		[د]	[ه]=أ-ب-ج-د
		أقل من 90 يوم	90 يوم فأكثر	الإجمالي		مخصص عام* [حالي]	مخصص عام* [متأخرة لأقل من 90 يوم]	إجمالي المخصص العام	محدد**	شطب***	زيادة قيمة الأصل** *	الفوائد المعلقة	إجمالي الأصول منخفضة القيمة
الإمارات العربية المتحدة	10,233,425	207,808	1,890,564	**2,098,372**	**12,331,797**	129,355	22,617	**151,972**	**1,172,087**	697	55,124	214,454	**689,214**
دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات	45,722	-	-	-	**45,722**	-	-	-	-	-	-	-	-
جامعة الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
آسيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاريبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	11,936	-	-	-	**11,936**	-	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**10,291,083**	**207,808**	**1,890,564**	**2,098,372**	**12,389,455**	**129,355**	**22,617**	**151,972**	**1,172,087**	**697**	**55,124**	**214,454**	**689,214**

* تمثل المخصصات العامة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الخسائر الائتمانية المتوقعة المنفصلة للقروض الحالية والمتأخرة لأقل من 90 يوماً.

** تمثل المخصصات المحددة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة (أي 90 يوماً فما فوق).

*** تشمل عمليات الشطب وعمليات زيادة القيمة كل من المخصصات والفوائد المعلقة.

^ إجمالي قبل تنزيل الفوائد المعلقة

و- قروض منخفضة القيمة حسب الموقع الجغرافي (تتمة)

يوضح الجدول التالي القروض منخفضة القيمة حسب الموقع الجغرافي:

31 ديسمبر 2019

التوزيع الجغرافي	قروض حالية^	متأخرة^			إجمالي القروض	مخصصات			تسوية		الفوائد المعلقة	إجمالي الأصول منخفضة القيمة
		أقل من 90 يوم	90 يوم فأكثر	الإجمالي		مخصص عام* [حالي]	مخصص عام* [متأخرة لأقل من 90 يوم]	إجمالي المخصص العام	محدد**	شطب***		
		[أ]				[ب]			[ج]		[د]	[ه]=أ-ب-ج-د
الإمارات العربية المتحدة	11,390,478	359,159	883,452	1,242,611	12,633,089	161,689	8,836	170,527	655,279	66,448	173,535	404,961
دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات	67,758	-	-	-	67,758	-	-	-	-	-	-	-
جامعة الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
آسيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا الشمالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمريكا الجنوبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكاريبي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أوروبا	64,341	-	-	-	64,341	-	-	-	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	**11,522,577**	**359,159**	**883,452**	**1,242,611**	**12,765,188**	**161,689**	**8,836**	**170,527**	**655,279**	**66,448**	**173,535**	**404,961**

* تمثل المخصصات العامة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الخسائر الائتمانية المتوقعة المنفصلة للقروض الحالية والمتأخرة لأقل من 90 يوماً.
** تمثل المخصصات المحددة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة (أي 90 يوماً فما فوق).
*** تشمل عمليات الشطب وعمليات زيادة القيمة كل من المخصصات والفوائد المعلقة.
^ إجمالي قبل تنزيل الفوائد المعلقة

ز- تسوية التغيرات في مخصص القروض منخفضة القيمة

انظر الإيضاح رقم (11) (ز) و (ح) في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و2019 تحت بند القروض والسلفيات المحتسبة بالصافي لحركة مخصص الانخفاض في القيمة لمزيد من التفاصيل.

2019	2020	الوصف	
بالألف درهم	بالألف درهم		
613,527	**825,720**	**الرصيد الافتتاحي لمخصص القروض منخفضة القيمة**	
		المصروف خلال العام	
179,240	493,152	مخصص محدد	بعد إضافة:
113,361	59,864	مخصص عام	بعد إضافة:
(24,547)	(139)	شطب القروض منخفضة القيمة	بعد خصم:
-	-	شطب القروض منخفضة القيمة إلى بيان الدخل	بعد خصم:
(15,343)	(14,293)	استرداد مخصص خسائر القروض (محدد)	بعد خصم:
	-	استرداد شطب سابق إلى بيان الدخل	بعد خصم:
(41,853)	(40,245)	زيادة قيمة مخصص قروض (مخصص عام)	بعد خصم:
1,335	-	تسوية مخصص خسائر القروض	بعد خصم:
825,720	**1,324,059**	**إغلاق أرصدة مخصص القروض منخفضة القيمة**	

6- إجمالي التعرض بموجب نهج موحد

وفقاً لمتطلبات بازل والإرشادات التوجيهية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يستخدم البنك العربي التصنيف طبقاً لمؤسسات تقييم الائتمان الخارجية من وكالات التصنيف الرئيسية الثلاثة وهي فيتش وموديز وستاندرد آند بورز لأصولها المرجحة بالمخاطر. وعملاً بالإرشادات التوجيهية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن المؤسسات التي تستخدم تقييمات متعددة "إن كانت هنالك ثلاثة تقييمات ذات نسب تثقيل مخاطر مختلفة، فإنه يجب الإشارة إلى التقييم الذي يقابل أقل نسبتي تثقيل مخاطر وتطبق النسبة الأعلى من بين هاتين النسبتين"

31 ديسمبر 2020

فئات الأصول	داخل وخارج الميزانية العمومية	تخفيف مخاطر الائتمان		داخل وخارج الميزانية العمومية	الأصول المرجحة بالمخاطر
انظر بازل 2، يونيو 2006، الفقرة من 50 إلى 81، والتقديرات الوطنية للبنك المركزي	الإجمالي غير المسدد	التعرض لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي التعرض لمخاطر الائتمان بعد معاملات تحويل الائتمان	
المطالبات على الجهات السيادية	3,821,670	3,821,670	0	3,821,670	0
المطالبات على مؤسسات القطاع العام غير التجارية	0	0	0	0	0
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	0	0	0	0	0
المطالبات على البنوك	4,583,985	4,583,985	0	4,403,344	1,325,193
المطالبات على شركات الأوراق المالية	0	0	0	0	0
المطالبات المتعلقة بالشركات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة	15,068,785	15,068,785	953,616	10,448,135	9,428,100
المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (أفراد)	608,563	608,563	109,726	608,546	379,334
المطالبات المضمونة بعقارات سكنية	824,234	824,234	0	824,234	348,925
المطالبات المضمونة بعقارات تجارية	1,899,349	1,899,349	0	1,897,529	1,897,529
قروض متأخرة	2,100,663	713,946	5,974	673,503	667,529
مطالبات المخاطر المرتفعة	0	0	0	0	0
الأصول الأخرى	644,451	644,451	0	644,451	584,153
مخاطر التوريق	0	0	0	0	0
مشتقات الائتمان (الحماية المقدمة من البنوك)	0	0	0	0	0
إجمالي المطالبات	**29,551,700**	**28,164,983**	**1,069,316**	**23,321,411**	**14,630,763**

6- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بموجب نهج موحد (تتمة)

31 ديسمبر 2019

فئات الأصول	داخل وخارج الميزانية العمومية	تخفيف مخاطر الائتمان		داخل وخارج الميزانية العمومية	الأصول المرجحة بالمخاطر
انظر بازل 2، يونيو 2006، الفقرة من 50 إلى 81، والتقديرات الوطنية للبنك المركزي	الإجمالي غير المسدد	التعرض لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي التعرض لمخاطر الائتمان بعد معاملات تحويل الائتمان	
المطالبات على الجهات السيادية	2,519,506	2,519,506	-	2,519,506	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام غير التجارية	3,802	3,802	-	3,802	-
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	4,372,209	4,372,209	-	4,157,207	1,456,046
المطالبات على شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-
المطالبات المتعلقة بالشركات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة	16,199,643	16,154,221	1,630,503	12,800,719	11,250,816
المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة (أفراد)	660,907	660,445	63,061	660,428	448,457
المطالبات المضمونة بعقارات سكنية	799,873	799,873	-	799,873	347,818
المطالبات المضمونة بعقارات تجارية	2,128,146	2,128,146	-	2,127,826	2,127,826
قروض متأخرة	972,154	189,224	1,716	148,129	146,413
مطالبات المخاطر المرتفعة	-	-	-	-	-
الأصول الأخرى	828,169	828,169	-	828,169	601,100
مخاطر التوريق	-	-	-	-	-
مشتقات الائتمان (الحماية المقدمة من البنوك)	-	-	-	-	-
إجمالي المطالبات	**28,484,409**	**27,655,595**	**1,695,280**	**24,045,658**	**16,378,474**

6- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بموجب نهج موحد (تتمة)

يوضح الجدول التالي مجموعة مخاطر الائتمان لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب تصنيفات الطرف المقابل، مخاطر تم تصنيفها/مخاطر لم يتم تصنيفها:

31 ديسمبر 2020

الأصول	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان				
	مخاطر تم تصنيفها	مخاطر لم يتم تصنيفها	الإجمالي	بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر بعد تخفيف مخاطر الائتمان
المطالبات على الجهات السيادية	3,821,670	-	**3,821,670**	3,821,670	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام غير التجارية	-	-	-	-	-
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	4,262,238	321,747	**4,583,985**	4,583,985	1,325,193
المطالبات على شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-
المطالبات المتعلقة بالشركات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة	-	15,068,785	**15,068,785**	15,068,785	9,428,100
المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة	608,563	-	**608,563**	608,563	379,334
المطالبات المضمونة بعقارات سكنية	824,234	-	**824,234**	824,234	348,925
المطالبات المضمونة بعقارات تجارية	1,899,349	-	**1,899,349**	1,899,349	1,897,529
قروض متأخرة	713,946	-	**713,946**	713,946	667,529
مطالبات المخاطر المرتفعة	-	-	-	-	-
الأصول الأخرى	644,467	-	**644,467**	644,467	584,169
مخاطر التوريق	-	-	-	-	-
مشتقات الائتمان (الحماية المقدمة من البنوك)	-	-	-	-	-
الإجمالي	**12,774,467**	**15,390,532**	**28,164,999**	**28,164,999**	**14,630,779**

6- إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان بموجب نهج موحد (تتمة)

يوضح الجدول التالي ملف مخاطر الائتمان لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان حسب تصنيفات الطرف المقابل، مخاطر تم تصنيفها/مخاطر لم يتم تصنيفها:

31 ديسمبر 2019

الأصول	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان				
	مخاطر تم تصنيفها	مخاطر لم يتم تصنيفها	الإجمالي	بعد تخفيف مخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر بعد تخفيف مخاطر الائتمان
المطالبات على الجهات السيادية	2,519,506	-	**2,519,506**	2,519,506	-
المطالبات على مؤسسات القطاع العام غير التجارية	3,802	-	**3,802**	3,802	-
المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-
المطالبات على البنوك	4,002,802	369,407	**4,372,209**	4,372,209	1,456,046
المطالبات على شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-
المطالبات المتعلقة بالشركات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة	-	16,199,643	**16,199,643**	16,199,643	11,296,238
المطالبات المصنفة ضمن محافظ التجزئة	660,907	-	**660,907**	660,907	448,804
المطالبات المضمونة بعقارات سكنية	799,873	-	**799,873**	799,873	347,818
المطالبات المضمونة بعقارات تجارية	2,128,146	-	**2,128,146**	2,128,146	2,127,826
قروض متأخرة	972,154	-	**972,154**	972,154	929,343
مطالبات المخاطر المرتفعة	-	-	-	-	-
الأصول الأخرى	828,169	-	**828,169**	828,169	601,100
مخاطر التوريق	-	-	-	-	-
مشتقات الائتمان (الحماية المقدمة من البنوك)	-	-	-	-	-
الإجمالي	**11,915,359**	**16,569,050**	**28,484,409**	**28,484,409**	**17,207,172**

7- تخفيف مخاطر الائتمان

أ- إفصاحات نوعية:

انظر الإيضاح رقم (33) (أ) في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 تحت قسم إدارة المخاطر.

ب- إفصاحات كمية:

31 ديسمبر 2020

إفصاح كمي		التعرض لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر
	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان	29,551,700	15,562,858
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بتقاص بنود ضمن الميزانية العمومية	-	-
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بضمانات مالية مؤهلة	1,040,944	970,035
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بضمانات	28,372	22,698
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بمشتقات ائتمانية	-	-
صافي التعرض لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		**28,482,384**	**14,570,126**

31 ديسمبر 2019

إفصاح كمي		التعرض لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر
	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان	28,484,409	17,981,224
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بتقاص بنود ضمن الميزانية العمومية	-	-
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بضمانات مالية مؤهلة	1,646,752	1,563,928
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بضمانات	48,528	38,822
بعد خصم:	التعرض لمخاطر الائتمان المغطى بمشتقات ائتمانية	-	-
صافي التعرض لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		**26,789,129**	**16,378,474**

8- إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بموجب نهج موحد

مخاطر السوق	*2020* *بالألف درهم*	*2019* *بالألف درهم*
مخاطر سعر الفائدة	-	132,651
مخاطر وضع الأسهم	-	-
مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية	5,306	10,039
مخاطر السلع	-	
إجمالي متطلبات رأس المال	**557**	**14,982**

9- وضع حقوق الملكية في المحفظة المصرفية:

أ- إفصاحات نوعية:

الفرق بين الاحتفاظ الذي يتوقع الحصول على ربح رأسمالي عليه والأرباح المأخوذة ضمن أهداف أخرى بما في ذلك العلاقة والسبب الاستراتيجي:

لا ينطبق

مناقشة السياسات الهامة التي تغطي تقييم ومحاسبة حقوق الملكية في الدفاتر المصرفية. يشمل هذا تقنيات المحاسبة ومنهجيات التقييم المستخدمة، بما في ذلك الافتراضات والممارسات الرئيسية التي تؤثر على التقييم وكذلك التغييرات الهامة في هذه الممارسات.

للحصول على تفاصيل حول السياسات المحاسبية ومنهجية التقييم، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 2-3 "قياس القيمة العادلة" في البيانات المالية الموحدة ضمن قسم السياسات المحاسبية الهامة.

9- وضع حقوق الملكية في المحفظة المصرفية (تتمة):

ب- إفصاحات كمية:

1- التفاصيل الكمية لوضع حقوق الملكية:

النوع	السنة الحالية		السنة السابقة	
	متداولة في البورصة	محتفظ بها بشكل خاص	متداولة في البورصة	محتفظ بها بشكل خاص
حقوق ملكية	-	2,648	-	2,606
مخطط استثمار جماعي	-	-	-	-
أية استثمارات أخرى	-	-	-	-
الإجمالي	**-**	**2,648**	**-**	**2,606**

2- أرباح (خسائر) إعادة التقييم المحققة وغير المحققة والكامنة خلال السنة

الأرباح (الخسائر)	السنة الحالية	السنة السابقة
أرباح (خسائر) محققة من البيع والتصفية	-	-
أرباح (خسائر) غير محققة معترف بها في الميزانية العمومية وليس في بيان الأرباح والخسائر	885	843
أرباح (خسائر) إعادة تقييم كامنة للاستثمار المحتسب بالتكلفة وغير المعترف بها في الميزانية العمومية أو بيان الأرباح والخسائر	-	-
الإجمالي	**885**	**843**

3- البنود في القسم (2) أعلاه مشمولة في الشريحة 2/1 من رأس المال

رأس مال الشريحة	السنة الحالية	السنة السابقة
المبلغ المشمول في رأس مال الشريحة 1	319	303
المبلغ المشمول في رأس مال الشريحة 1	-	-
الإجمالي	**319**	**303**

9- وضع حقوق الملكية في المحفظة المصرفية (تتمة):

ب- إفصاحات كمية (تتمة):

4- متطلبات رأس المال حسب تصنيف حقوق الملكية

التصنيف	السنة الحالية	السنة السابقة
استثمارات استراتيجية	-	-
حقوق ملكية متاحة للبيع	2,648	2,606
حقوق ملكية محتفظ بها للتداول	-	-
إجمالي متطلبات رأس المال	**278**	**274**

5- استثمارات حقوق الملكية (مسعرة/غير مسعرة) - ويشمل ذلك الاستثمارات في حقوق الملكية الخاصة

31 ديسمبر 2020

التفاصيل	المحفظة المصرفية	محفظة التداول
استثمارات حقوق ملكية مسعرة	-	-
استثمارات حقوق ملكية غير مسعرة	2,648	-
الإجمالي	**2,648**	**-**

31 ديسمبر 2019

التفاصيل	المحفظة المصرفية	محفظة التداول
استثمارات حقوق ملكية مسعرة	-	-
استثمارات حقوق ملكية غير مسعرة	2,606	-
الإجمالي	**2,606**	**-**

10- مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية:

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في سعر الفائدة على الربحية المستقبلية أو التدفقات النقدية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر سعر الفائدة نتيجة للتباين أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. حدد مجلس الإدارة مستوى مقبولاً لمخاطر أسعار الفائدة من خلال وضع حدود على فجوات أسعار الفائدة للفترات المنصوص عليها. يقوم البنك بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويراقب مركزها على أساس يومي للتأكد من الحفاظ عليها ضمن الحدود المقررة. يتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود بها من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات.

يتم أيضاً تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال قياس تأثير الحركة المحددة في منحنى عائد الفائدة على صافي الدخل من الفائدة المصرفية. فيما يلي التأثير على صافي الدخل من الفائدة ورأس المال الرقابي لسنة الحركة المباشرة والدائمة في منحنيات عائد الفائدة كما في:

31 ديسمبر 2020

منحنيات عائد التحول	صافي دخل أسعار الفائدة	كفاية رأس المال التنظيمي
+200 نقطة أساس	32.560 مليون درهم	%14.60
-200 نقطة أساس	(32.560) مليون درهم	%14.18

31 ديسمبر 2019

منحنيات عائد التحول	صافي دخل أسعار الفائدة	كفاية رأس المال التنظيمي
+200 نقطة أساس	36.280 مليون درهم	%15.19
-200 نقطة أساس	(36.280) مليون درهم	%14.78